

أخي الزميل الدكتور عبد الوهاب الحوي
حفظه الله آمين. ذكرى وقد نفعني
ما لصدقة دائمة وافورة مبینة مع المرء
نزهة وامتنان بكل ما قدمته ولقدوة

محمد الرحمن الحوي

مكتبة

عبد الوهاب بن عبد الوهاب أبو سليمان

الْمَذْهَبُ

عند الشافعيِّ

د/ محمد بن عبد الوهاب (محمد علي)

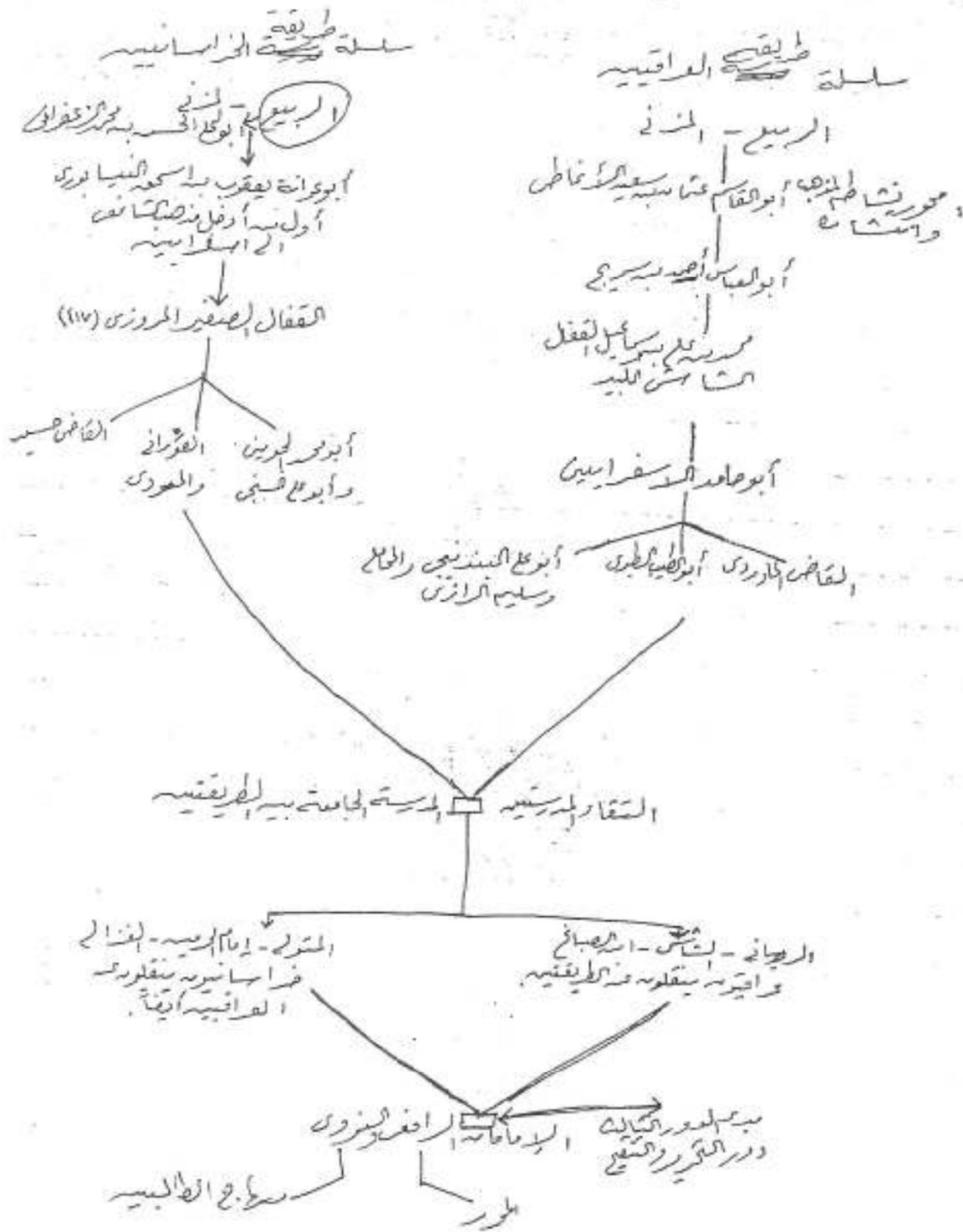
أستاذ مشارك بقسم الشريعة

مستشار في مجلة جامعة الملك عبد العزيز - العدد الثاني

جمادى الثانية ١٣٩٨هـ - مايو ١٩٧٨م

عبد الرحمن الحوي
١٤٣٣/١/١هـ

المبعض المرادى - أبو الحسن بن محمد بن خلفان



عند الشافعية (١)

للكتور محمد إبراهيم أحمد على



تحتم الامانة العلمية على الباحث أن يتحرى الصحة التامة في عزو الأقوال التي قائلها وخاصة الأقوال الفقهية ، لما يترتب على الخطأ في عزوها من نسبة التحليل أو للتحريم الى من لم يقل به * * * ومن ثم كان لزاما على كل من يتعرض للبحث الفقهي - وخاصة المقارن منه - أن يعرف الاصطلاح المتفق عليه بين علماء المذهب - أي مذهب - والكتب التي اعتمدت سمثلة لرأي المذهب ودرجات اعتمادها .

والمذهب الشافعي - وهو ثالث المذاهب السنية المعتمدة ظهورا مر بمراحل من التطور لم تطرأ على غيره من المذاهب * * * ففي مرحلة تأسيسه ظهر فيه ما يعرف بالقديم والجديد من أقوال الشافعي ومذهبه . وكان لهما من المرحلتين أثرهما الظاهر للموس في تحديد المذهب عند المتأخرين على ما سيأتي بيانه .

ومن المسلم به علميا انه على قدر ما يبرز العلماء في مذهب ما يتغير ويتطور الاصطلاح في تحديد المذهب وتعريفه .

والمذهب الشافعي اشتهر فيه الكثير من فطاحل العلماء وتعددت اجتهاداتهم . ومن ثم كان من المفيد أن تلقي بعض الضوء على ما يعتمد الشافعية في تحديد المذهب الشافعي ، وخاصة ما استقر عليه رأي المتأخرين من علمائهم فإنه لا يجوز أن يقال في حكم : هذا مذهب الشافعي الا ان علم كونه نص على ذلك بخصوصه أو كونه مخرجا من نصوصه ، (٢) وذلك لا يمكن الوصول اليه الا بمعرفة العلماء والكتب الموثوق بنقلها وترجيحها وتخريجها . خاصة و أن أصحابنا المستقيين رضي الله عنهم جميعا وعن سائر علماء المسلمين أكثروا التصانيف كما قدمنا وتنوعوا فيها كما ذكرنا ، (٣) و أن كتب المذهب فيها اختلاف شديد بين الاصحاب بحيث لا يحصل للمطالع وثوق بكون ما قاله المصنف منهم هو المذهب حتى يطالع معظم كتب المذهب المشهورة ، (٤) لانه لا يجوز

(١) المذهب : لغة مكان الذهاب وهو الطريق اليه . واصطلاحا : الاحكام التي اشتملت عليها المسائل : انظر : بجيرمي على خطيب ج ١ ص ٤٥ .
(٢) ابن حجر : فتاوى ابن حجر ج ٤ ص ٣٠٠ .
(٣) (٤) : التروى : المجموع ج ١ ص ٣٠٣ .

من كانت فتواه نقلاً للمذهب، إمام إذا اعتمد الكتب أن يعتمد إلا على كتابته وهو مشهور بصحته وبأنه مذهب ذلك الإمام، (١) كما أنه لا يجوز لفت على مذهب الشافعي إذا اعتمد النقل أن يكتب بمصنف ومصنفين ونحوهما من كتب المتقدمين وأكثر المتأخرين لكثرة الاختلاف بينهم في الجزم والترجيح، لأن هذا المفتي المنكوب إنما ينقل مذهب الشافعي ولا يحصل له وثوق بأن ما في المصنفين المنكوبين ونحوهما هو مذهب الشافعي أو الرجح منه لما فيها من الاختلاف. وهذه مما لا يتشكك فيه من له أنس بالمذهب. بل قد يجزم نحو عشرة من المصنفين بشيء وهو شأن بالنسبة إلى الترجيح في المذهب ومخالف لما عليه الجمهور، وربما خالف نص الشافعي أو نصوصه له، (٢)

وقذا النص يبين مدى أهمية موضوع هذه البحث وضرورته للدارس المعاصر في نسبة الأقوال الفقهية المذهبية.

وقد مر المذهب الشافعي في تطوره على أربعة أطوار:

- ١ - طور التأسيس
- ٢ - طور النقل
- ٣ - طور التحرير
- ٤ - طور الاستقرار

١ - طور التأسيس:

شهد القرن الأول والثاني من الهجرة مولد ونشأة المذاهب الفقهية السنية بالبلاد الإسلامية. فكان المذهب الحنفي تسم المالك ثم كان ظهور المذهب الشافعي على يد أئمة القرشي محمد بن إدريس. ولقد تتلمذ الشافعي على يد سلفه العظيم إمام دار الهجرة (٣) والشافعي وإن فاته أن يتلقى علم أبي حنيفة تلقياً مباشراً فإنه لم يفقه أن يتلقى ذلك العلم مجموعاً منظماً على يد «نهديس» المذهب الحقيقي تلميذ أبي حنيفة: محمد بن النسن (٤) ولا شك في أن هذه التلقيات واللقاءات كان لهما الأثر الكبير في تكوين الملكة الفقهية عند الشافعي كما أن أثرها لا ينكر في تحديد الشافعي منهجه المذهبي الفقهي، ذلك المنهج الذي توجه الشافعي بتصريحه المأثور «أذا وجدت في كتابي خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعوا قولي» (٥)

(١) المرجع السابق: ج ١ ص ٤٦، ٤٧

(٢) النووي: المجموع: ج ١ (ترجمة الإمام الشافعي) الحسيني: هداية الله: طبقات

الشافعية ص ١٢ / ١٣

(٤) اشيرازني: أبو اسحاق: طبقات الفقهاء ص ١٧٥ الكوثري: مصدر واحد: بلوغ

الإمامي ص ٢٤

(٥) النووي: المجموع: ج ١ ص ١٣

في
ع
ال
ولا
أع
ما
يد
أن
ال
من
ال
*
و
ال
قال
فر
وا
الأ
ط
غا
حا

أصدر
مؤلف
الكتاب

أما أصول مذهب الشافعي ومناجعه فقهه واستنباطاته فهي موضحة في قوله :
« والعلم بطبقات شتى : الأولى الكتابيات السنة أذا ثبتت السنة ثم الثانية الاجماع
فبما ليس فيه كتاب ولا سنة ، والثالثة أن يقول بعض أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم ولا تعلم له مخالفاً منهم ، والرابعة : اختلاف اصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم في ذلك : الخامسة : القياس على بعض الطبقات
ولا يصار الى شيء غير الكتاب والسنة وهما موجودان ، وإنما يؤخذ العلم من
أعلى ، (١) »

ولقد أدبى تمسك الشافعي بهذه الأصول وإصراره على تطبيقها ان ظهر في مذهبه
ما يعرف بالقول القديم والقول الجديد وهما مرحلتان من التطور في المذهب وعلى
يد المؤسس بذاته كان العامل في ظهورهما رغبة الامام وعزيمته الصاعدة في أن تكون
أراؤه مطابقة لما دل عليه الكتاب والسنة الصحيحة .

صلى
القسم

فالقول القديم : اصطلاح أطلقه علماء الشافعية على مجموعة الآراء
الفقهية التي صرح بها الشافعي في بغداد استنباطاً من حصيلة العلمية التي تلقاها
من أساتذته في العراق والحجاز . وتتفق آراء علماء المذهب على اعتبارها صنفاً
الشافعي وما روي عنه من آراء فقهاء قبل مغادرته العراق في طريقه إلى مصر (٢)
« قولاً قديماً » .

ويأتي النقاش بين علماء الشافعية في الآراء التي صرح بها الامام بعد مغادرته
العراق وحتى دخول مصر واستقراره فيها . فابن حجر يرى ان القديم « ما
قاله قبل دخولها » (٣) وذلك يشمل ما نقل عنه وهو في طريقه إلى مصر قبل دخولها
في حين أن آخرين يزعمون ان القديم ما قاله الشافعي بالعراق تصنيفاً أو اقتضى به (٤)
وأما ما وجد بين مصر والعراق فالمتأخر جديد والمتقدم قديم (٥) على أن الرأي
الأول أقرب إلى الراجح خاصة وهو مؤيد من الشيخ جمال الرملي في نهايته (٦)
وكتاب الحجة يمثل القول القديم (٧) في مذهب الشافعي إذ ألفه في بغداد .

- (١) الشافعي : للإمام ج ٧ ص ٢٤٦ وأنظر ص ٢٥٠ منه
- (٢) شارح الشافعي العراق - بغداد - سنة ١٩٨٨ هـ ودخل مصر سنة ١١٩ هـ . أنظر :
طاش كبرى زاده : مفتاح السعادة ج ٢ ص ٢٢٥ ، النووي : الموضوع ج ١ ص ٩ وقيل قبل
غادر بغداد في سنة ١١٩ هـ ودخل مصر في سنة ٢٠٠ أو في أواخر سنة ١١٩ هـ .
- (٣) ابن حجر : التحفة : ج ١ ص ٤٥
- (٤) الشريفي : معنى المحتاج ج ١ ص ١٢
- (٥) المرجع السابق وأنظر أيضاً : الشرواني حاشية على التحفة ج ١ ص ٥٤
- (٦) الرملي : نهاية المحتاج ج ١ ص ٥٠
- (٧) النووي : المجموع ج ١ ص ٩ ، ١١ / الكردى : الفوائد المبنية ص ٢٢٦ / الشرواني :
حاشية على التحفة ج ١ ص ٥٤ / الحسيني : دفع الخيالات ص ٤ .

ومن أشهر رواة المذهب القديم (١) : أحمد بن حنبل (٢) والزعفراني (٣) ،
والكرايبيسي (٤) ، وأبو ثور (٥) . ويقسم القول القديم في عمومها بموافقاته لمذهب
الإمام مالك رحمه الله تعالى (٦) .

والقول الجديد : مصطلح متفق على إطلاقه على كل ما ألفه أو قاله الشافعي
بعد بقول مصنف (٧) وقد اشتهر من رواته : البويطي (٨) والمزني (٩) والربيع
المرادي (١٠) ، والربيع الجيزي (١١) ، ويونس بن عبد الأعلى (١٢) وعبد الله بن
الزبير المكي (١٣) ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم (١٤) وحرمة (١٥) . وإلى

(١) الرمزي : نهاية المحتاج ج ١ ص ٥٠ ، الشيرازي : حاشية على التحفة ج ١ ص ٥٤ ،
الكردي : الفوائد النكية ص ٢٢٩ - ٢٤٠ ، السقاوي : الاعلان بالتبويب ص ١٨٩ .
(٢) الإمام أحمد بن حنبل ، امام مذهب الحنابلة لا تحت المشهور توفي سنة ٢٤١ هـ انظر
طبقات الحنابلة للقاظمي أبي يعلى ج ١ ص ٤ - ربما بعدما .
(٣) أبو علي الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني توفي سنة ٢٦٠ هـ انظر : أبو اسحاق
الشيرازي : طبقات الفقهاء ص ١٠٠ ، الحسيني : طبقات الشافعية : ص ٢٧ .
(٤) أبو علي الحسين بن علي الكرايبيسي مات سنة خمس وقبل ثمان وأربعين ومائتين .
الشيرازي : طبقات الفقهاء : ص ١٠٢ ، الحسيني : طبقات الشافعية ص ٢٦ .
(٥) أبو ثور : إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي . مات سنة أربعين
ومائتين ، الشيرازي : طبقات الفقهاء : ص ٩٢ ، ١٠١ ، الحسيني : طبقات الشافعية : ص ٢٢ .

(٦) الكردي : الفوائد النكية ص ٢٤٠ .
(٧) الرمزي : نهاية المحتاج ج ١ ص ٥٠ ، الشيرازي : حاشية على التحفة ج ١ ص ٥٤ ،
الفوائد النكية ص ٢٢٩ - ٢٤٠ .
(٨) أبو يعقوب يوسف بن يحيى البويطي مات سنة احدى وثلاثين ومائتين انظر : الشيرازي
طبقات الفقهاء ص ٩٨ ، الحسيني : طبقات الشافعية ص ١٧ ، ١٨ .
(٩) أبو ابراهيم اسماعيل بن يحيى بن اسماعيل بن عمرو بن اسحاق المزني . مات سنة أربع
ومستين ومائتين . انظر : الشيرازي : طبقات الفقهاء ص ٩٧ ، الحسيني : طبقات الشافعية
ص ٢٠ - ٢١ .

(١٠) أبو محمد الربيع بن سليمان بن عبد الجبار المؤذن المرادي ، مات سنة سبعين
ومائتين : انظر طبقات الفقهاء ص ٩٨ ، طبقات الشافعية : ص ٢٤ .
(١١) هو أبو محمد : الربيع بن سليمان بن داود الأزدي الجيزي : طبقات الشافعية ص ٢٥
وانظر التطبيق على طبقات الفقهاء ص ٩٩ وفيه وكانت وفاة الجيزي سنة ٢٥٦ أو التي بعدها
تقلا عن ابن خلكان .

(١٢) أبو موسى : يونس بن عبد الأعلى مات سنة ٢٦٤ : طبقات الفقهاء ص ٩٩
(١٣) أبو بكر : عبد الله بن الزبير بن عيسى الحميري المكي . مات سنة ٢١٩ . المرجع
السابق ص ٩٩ .

(١٤) مات في سنة ثيف ومائتين ومائتين : المرجع السابق ص ٩٩
(١٥) أبو حفص : حرمة بن يحيى بن عبد الله بن حرمة . توفي سنة ٢٤٢ هـ . المرجع
السابق ص ٩٩

الث
ع
قوا

لرا

الا

و

الث

و

ول

أط

التا

الد

تم

وكا

قرا

٥٤

١٤

)

مخفي

)

انفردا

٤)

٥)

الثلاثة الاول يرجع اكبر الفضل في نقل مذهب الشافعي الجديد وما رواه تقدم على ما رواه الآخرون . والربيع المرادى هو أكثرهم رواية ومن ثم انطبق عليه قول الامام الشافعي « الربيع روايتي » (١) .

التقويم المذهبي للقولين :

والمقصود مدى اعتماد كل من القولين - القديم والجديد - وايهما يعتبر ممثلاً لرأي الشافعي النهائي ؟

يجد الباحث روايات عن الشافعي ومواقفه من القول القديم تدفع إلى الاعتقاد بأن القول القديم كله لا يمكن بأي حال أن يعتبر مذهباً للشافعي . فقد نقل عن الشافعي رحمه الله قوله : « لا يطل عد القديم من المذهب » ، وقوله « لا أجعل في حل من رواه - أي القديم - عنّي » ، ونقل الماوردي رحمه الله « أن الشافعي غير جميع كتبه في الحديث الا الصدوق فإنه ضرب علي مواضع منه وزاد في مواضع » (٢) .

معرضاً

الا أن التحقيق يظهر أن علماء الشافعية قد حددوا عموم هذه النصوص ولم يجعلوها على ظاهرها بل حملوها على الغائب . يقول النووي « وانما أطلقوا أن القديم مرجوح عنه ولا عمل عليه لكون غالبه كذلك » (٣) . وهذا التفسير منطقي وتفرضه قواعد الشافعية نفسه فقد قرر رحمه الله أنه « إذا صح الحديث خلاف قولني فاعملوا بالحديث واتركوا قولني » أو قال هو مذهبي » (٤) وهذا يعم القديم والجديد . إضافة إلى أن طبيعة الروايات المنقولة عنه إنما تسمح بقبول - رفضه للقول القديم - فقط حينما يرد عنه قول جديد معارض للقديم . وكنتيجه لهذا التعارض يتحتم رفض القديم أخذاً بالقاعدة الاصولية « إذا نكر المجتهد قولاً ثم ذكر قولاً آخر بعد ذلك كان ذلك رجوعاً عن الاول » (٥) .

وكنتيجه

في ضوء هذا التحليل استقر رأي علماء الشافعية على أن :

١ - القول القديم يعتبر مذهباً في حالتين :

المحال
المرتب
بالقول القديم

- (١) الشيرازي : طبقات الفقهاء ص ٦٧ ، ٩٨ ، الشرواني : حاشية على النخلة ج ١ ص ٥٤ الحسيني : نفع الخيالات ص ٤ ، المجموع ج ١ ص ٦٨ ، الشريفي : المغني ج ١ ص ١٢ - ١٤ .
- (٢) الرملي : نهاية المحتاج ج ١ ص ٥٠ ، الكردي : الفوائد الدغية ص ٥٠ ، الشريفي : مغني المحتاج ج ١ ص ١٢ - ١٤ .
- (٣) النووي : المجموع ج ١ ص ٦٨ ، مصديحي إمان : نزعة المشتاق شرح اللع ص ٨١٥ الفوائد الدغية ص ٢٤٠ .
- (٤) النووي : المجموع ج ١ ص ٦٢ .
- (٥) محمد يحيى إمان : نزعة المشتاق ص ٨١٧ .

١ - اذا عضده نص حديث صحيح لا محارض له .

ب - اذا لم يتخالفه في الجديد أو لم يتعرض لتلك المسألة في الجديد .

٢ - فيما عدا ذلك فكل مسألة فيها قولان للشافعي رحمه الله - قديم وجديد فالجديد هو الصحيح وعليه العمل ، وهو المذهب حينئذ . وذلك لأن القديم مرجوع عنه ، والمرجوع عنه ليس مذهباً للراجع ، (١) .

على أن هناك من علماء الشافعية من يرى أن الجديد لا يعتبر مذهباً إلا إذا أشار الشافعي إلى الرجوع عن القديم . لما إذا نص في الجديد على خلاف القديم ويدرن إشارة إلى الرجوع عنه فإن ذلك لا يعتبر رجوعاً عن القديم وحينئذ يكون في المسألة قولان في المذهب (٢) . وهذا الرأي رده النووي بقوله « قال الجمهور : هذا غلط . لانها كنعصين للشارح اذا تعارضا وتعذر الجمع بينهما يجعل بالثاني ويترك الاول » (٣) كما رده أبو اسحاق الشيرازي حيث يقول « وهذا غير صحيح لان الثاني من القولين يناقض الاول فكان ذلك رجوعاً عن الاول كالنعصين قسي الحادثة ، (٤) »

وتطبيق هذا التقييم المذهبي للقول القديم والجديد « أسفر عن اعتبار الجديد مذهباً في أغلب المسائل الفقهية ولم يشذ إلا مسائل قليلة يتراوح عددها بين أربع عشرة مسألة وثلاثين مسألة (٥) رجح فيها الشافعية ما يوافق القول القديم للشافعي . ويعمل النووي ذلك بأنه إذا وجدنا أصحابنا اقتروا بهذه المسائل على القديم حملنا ذلك على أنه أداهم اجتهادهم إلى القديم لظهور دليله وهم مجتهدون فافتوا به ، (٦) »

مسائل
الراجحة
المعصية

- (١) أنظر : النووي : المجموع ج ١ ص ٦٦ - ٦٨ .
الرملي : نهاية المحتاج ج ١ ص ٥٠ .
- ابن حجر : تحفة المحتاج ج ١ ص ٥٤ .
- الشريفي : مغنى المحتاج ج ١ ص ١٤ .
- السقاف : ترشيح المستفيدين ص ١١٨ .
- الشرواني : حاشية على التحفة ج ١ ص ٥٤ .
- الكردي : الفوائد المنجية ص ٢٢٩ - ٢٤١ .
- (٢) النووي : المجموع ج ١ ص ٦٧ ، الكردى الفوائد المنجية ص ٢٤١ ، السقاف : ترشيح المستفيدين ص ١١٨ .
- (٣) النووي : المجموع ج ١ ص ٦٧ .
- (٤) يحيى آمان : نزعة المشتاق شرح اللعص ص ٨١٧ .
- (٥) النووي : المجموع : ج ١ ص ٦٦ ، ابن حجر : التحفة : ج ١ ص ٥٤ ، الرملي : نهاية المحتاج ج ١ ص ٥٠ .
- (٦) النووي : المجموع ج ١ ص ٦٦ .

على أن كون هذه المسائل رجع فيها القول القديم لم يسلم به المتأخرون فقد قال بعضهم « انه تتبع هذه المسائل فوجد أن المذهب فيه موافق للتجديد » (١) ^{للحج}

٢ - طور النقل :

توفي الشافعي - رحمه الله - سنة ٢٠٤ (٢) وخلف تراثا فقهيًا ضخمًا متمثلًا في كتبه الحديدية وروايات تلاميذه عنه . . . وقد ترك الشافعي هذا التراث في أيدي تلاميذه الامتاء وعلى رأسهم البويطي الذي قال فيه استاذة « ليس أحد أحق بمجلسي من يوسف بن يحيى وليس أحدهم أصحابي أعلم منه » (٣) . ومن ثم اعتبر البويطي خليفة الشافعي (٤) .

ولقد أدى هؤلاء التلاميذ - وعلى رأسهم الرواة الستة المشهورون - واجبتهم في نقل المذهب إلى طلابهم ليقوموا وينشروه في أنحاء المعمورة . وهم في عملهم هذا لم يكتفوا بنقل أقوال امامهم بل عملوا على تنمية المذهب وتوسيعه باجتهاداتهم وتخريجاتهم « بل ربما اجتهد الواحد منهم في بعض الفروع وخالف نص امامه » (٥) .

فالمزني وأبو ثور ومن بعدهم ابن المنذر (٦) كلهم ينتسبون إلى المذهب الشافعي . ومع هذا فلكل اجتهاداته الخاصة التي قد تخرج عن أقوال الشافعي عامة وقد توافق القديم فقط .

حتى أن المزني - صاحب المختصر المشهور (٧) ، و « ناصر المذهب » (٨) « تفرد بالمذهب وصنف كتاباً مفرداً على مذهبه لا على مذهب الشافعي » (٩) ولذا قال امام الحرمين « اذا انفرد المزني برأى فهو صاحب مذهب » ، واذا خرج

- (١) الرملي : نهاية المحتاج ج ١ ص ٥٠ ، الكردي : الفوائد المدنية ص ٢٤٢ - ٢٤٨ .
الشرواني : حاشية على التحفة ج ١ ص ٥٤
(٢) الشيرازي : طبقات الفقهاء ص ٧١
(٣) المرجع السابق ص ٩٨
(٤) الحسيني : طبقات الشافعية ص ١٦
(٥) الحسيني : أحمد بك : دفع الخيالات ص ٤
(٦) أبو بكر : محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابوري ، مات سنة تسع أو عشر أو ست عشرة وثلاثمائة . انظر : الشيرازي : طبقات الفقهاء ص ١٠٨ ، الحسيني : طبقات الشافعية ص ٥٩
(٧) وهو أحد الكتب الخمس المشهورة بين الشافعية التي يتداولونها أكثر تداول وهي سائرة في كل الامصار ، خليفة : كشف الظنون ج ٢ ص ١٦٣٥ .
(٨) قال الشافعي « المزني ناصر مذهبي » ، طبقات الفقهاء ص ٩٧ .
(٩) الحسيني : طبقات الشافعية ص ٢١ .

للشافعي قولاً فتخريجه أولى من تخريجه غيره وهو ملتحق بالمذهب لا محالة ، (١)
 وشامراً وكما أن المذهب الجديد بأقواله التي قد تتعدد بيئة من تلقاه . . فالقديم أيضاً
 نشره الملقون له من تلاميذ الشافعي . . وقد التقى الربيع بن سليمان (رواية
 الرازي ، القول الجديد) بأبي علي الحسن بن محمد الزعفراني - وهو أثبت رواية القديم -
 (٢) بمكة فسلم أحدهما على الآخر . فقال الربيع : يا أبا علي ، أتت بالمشرق وأنا
 بالمغرب تثبت هذا العلم - يعني علم الشافعي ، (٣) .

المصنف ويعتبر أبو القاسم : عثمان بن سعيد الاتحاطي - والذي أخذ الفقه عن الربيع
 من بغداد والمزني (وهما من رواة القول الجديد) « السبب في نشاط الناس ببغداد لكتب
 فقه الشافعي ولحفظه » (٤) وهو « السبب في الأخذ بمذهب الشافعي في تلك
 البلاد » (٥) . وعن طريق تلميذهم أبي العباس : أحمد بن سريج (٦) « انتشر
 فقه الشافعي في أكثر الأقطار » (٧) .
 في دمشق وكان لأبي زرعة : محمد بن عثمان بن إبراهيم الثقفي الدمشقي : الفضل في
 ادخال مذهب الشافعي إلى دمشق (٨) . (٩)

في العراق وعن الإمام محمد بن علي بن اسماعيل القفال الكبير الشافعي انتشر فقه الشافعي
 فيها ورواه النهر (٩) . وقد تخرج هذا العالم على يد أبي العباس بن سريج (١٠)
 وعبدان بن محمد بن عيسى الروزي هو الذي أظهر مذهب الشافعي بمصر
 وخراسان (١١) . وأول من أدخل مذهب الشافعي إلى أسفرايين هو أبو عوانة :
 يعقوب بن إسحق بن إبراهيم النيسابوري وهو ممن أخذ عن الربيع والمزني وتوفي
 سنة ٢١٦ هـ (١٢) . وهكذا انتشر علم الشافعي في أنحاء المحورة ، ولم يكن
 الناقلون مجرد رواة خاملين بل كاتبوا من النبوغ وعلو القدم في الفقه ما أهلهم
 لأن تكون لهم أنفسهم آراء وتخريجات مذهبية نقلها عنهم تلاميذهم ، وهكذا
 ليروا .

- (١) النجدي : المجموع ج ١ ص ٧٢
- (٢) الصميني : طبقات شافعية ص ٢٨
- (٣) السخاوي : الاعلان بالتوبيخ ص ١٦١
- (٤) طبقات الفقهاء ص ١٠٤ . توفي الاتحاطي سنة ثمان وثمانين ومائتين .
- (٥) طبقات الشافعية ص ٢٢ ، ٢٣
- (٦) مات ببغداد سنة ٢٠٦ . طبقات الفقهاء ص ١٠٨ ، ١٠٩
- (٧) طبقات الفقهاء ص ١٠٩ . الاعلان بالتوبيخ ص ١٩٠
- (٨) توفي أبو زرعة سنة ٢٠٢ هـ : الاعلان بالتوبيخ ص ١٨٩
- (٩) توفي سنة ٢٦٥ هـ . المرجع السابق ص ١٨٩
- (١٠) طبقات الفقهاء ص ١١٢
- (١١) توفي سنة ٢٩٢ : الاعلان بالتوبيخ ص ١٩٠
- (١٢) الاعلان بالتوبيخ ص ١٩٠

« حتى جاء الشيخ أبو حامد الاسفراييني (١) وتبعه جماعة لا يحصون
عنده اخصهم به القاضي أبو الحسن المارودي صاحب الحارثي (٢) والقاضي
أبو الطيب الطبري (٣) ، والقاضي أبو علي البندنجي (٤) والمحملي (٥) ،
وسليم الرازي (٦) وسلكوا طريقه فسي تنوين الفروع وسميت طريقتهم طريقة
العراقيين » (٧)

وظلت هذه الطريقة وحيدة في الميدان الفقهي الشافعي ، فقولها هو المعتمد (٨)
حتى نبغ ، الفقهاء الصغير المروزي (٩) واشتهر بالتنوين في الفقه وتبعه جماعة
لا يحصون عنده اخصهم به : أبو محمد الجويني (١٠) والقوراني (١١) ، والقاضي
حسين (١٢) ، وأبو علي السنجي (١٣) أبو المعودي (١٤) ، وسميت طريقتهم طريقة
المعودي

- (١) « أحمد بن أبي طاهر الاسفراييني - انتقلت اليه رئاسة النخبة والدين ببغداد - وطبق الارض بالاصحاب ، وانتقل الخالف والوافق على تقليده وتقديمه - ، طبقات الفقهاء ص ١٢٤ يتصرف وتوفي سنة مست وأربعمائة - انظر : طبقات الشافعية ص ١٢٧
- (٢) أبو الحسن علي محمد بن حبيب المارودي البصري ، اتقى القضاء ، توفي سنة خمسين وأربعمائة - طبقات الفقهاء ص ١٢١ انظر : طبقات الشافعية ص ١٥١ ، ١٥٢
- (٣) أبو الطيب : طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري توفي سنة خمسين وأربعمائة ، ولم ار ممن رأيت اكمل اجتهاده واشد تحقيقا وأجدد نظرا ، وشرح المزي وصنف في الخلاف ، طبقات الفقهاء ص ١٢٧ ، ١٢٨ يتصرف وانظر طبقات الشافعية ص ١٥٠
- (٤) أبو علي : الحسن بن عبد الله البندنجي توفي سنة خمس وعشرين وأربعمائة : طبقات الفقهاء ص ١٢٩
- (٥) أبو الحسن : أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم المحملي الضبي ، توفي سنة أربع عشرة أو خمس عشرة وأربعمائة - المرجع السابق
- (٦) أبو الفتح : سليم بن أيوب الرازي ، مات سنة سبع وأربعين وأربعمائة - المرجع السابق ص ١٣٢

- (٧ ، ٨) أحمد بك الحسيني : دفع التخيلات ص ٥
- (٩) أبو بكر عبد الله بن عبد الله المروزي المعروف بالقتال وهو شيخ الخراسانيين - هداية الله الحسيني : طبقات الشافعية ص ١٢٤ - وقد توفي القتال سنة سبع عشرة وأربعمائة
- (١٠) أبو محمد : عبد الله بن يوسف بن عبد الله الجويني توفي سنة ثمان وثلاثين وأربعمائة طبقات الشافعية ص ١٤٥
- (١١) أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن فوران توفي سنة إحدى وستين وأربعمائة - المرجع السابق ص ١٦٢ ، ١٦٣
- (١٢) الامام المحقق القاضي حسين أبو علي محمد بن أحمد المروزي توفي سنة ٤٦٢ هـ - المرجع السابق ص ١٦٤
- (١٣) أبو علي الحسين بن شعيب المروزي السنجي توفي سنة سبع وعشرين وأربعمائة - المرجع السابق ص ١٤٢ ، ١٤٣
- (١٤) أبو عبد الله محمد بن عبد الله ابن المعودي بن أحمد المروزي المعروف بالمعودي توفي سنة ثمان وعشرين وأربعمائة - المرجع السابق ص ١٣٧

دور
الفرقة
المعوية

طريقته
المعوية

بالمعوي

السؤال صواباً أم خطأ؟ وما أهم خصائص كل منهما؟

الخراسانيين ، ويطلق عليها طريقة المرازمة .

وانتهى فقه الشافعي الى هاتين الطريقتين ، وأصبحت الكتب المعتبرة لا تعدوهما فمضى اتفقت الطائفتان على فرع من القروع كان هذا القول النهائي في المذهب (١) .

ثم ظهر بعد ذلك من العلماء من لم يتقيد بمدرسة واحدة منهما بل نقل عن هذه وتلك فالردياني (٢) والشاشي (٣) وابن الصياغ (٤) عراقيون ينقلون عن الطريقتين . والمتولي (٥) وإمام الحرمين (٦) والغزالي (٧) : خراسانيون ينقلون عن العراقيين أيضاً . وربما يعتمد كل من غير طريقته في الفروع (٤) .

ويظهر هؤلاء العلماء بدأ الرافضين الأساسيين الناقلين لفقه الشافعي - قديمه وجديده - يلتقيان في قول موحد يمثل مذهب الشافعي والراجح من قوله . ولقد انصف الامام النووي المدرستين الناقلتين للمذهب بقوله :

المفارقة ، واعلم أن نقل أصحابنا العراقيين لنصوص الشافعي بقواعد مذهبه ووجوه مستقدي أصحابنا اتقن وأثبت من نقل الخراسانيين غالباً . والخراسانيون أحسن تصرفاً وتقريباً وترتيباً غالباً ، (٩)

- (١) الحسيني : نفع الخيالات ص ٥
- (٢) عبد الواحد بن اسماعيل صاحب البحر توفى سنة اثنتين وخمسمائة . المرجع السابق ص ١٩١ .
- (٣) أبو بكر محمد بن أحمد الشاشي صاحب الحية توفى سنة ٥٠٥ هـ المرجع السابق ص ١١٧ .
- (٤) عبد السيد بن محمد البغدادي توفى سنة ٤٧٧ هـ المرجع السابق ص ١٧٢ .
- (٥) عبد الرحمن مأمون النيسابوري صاحب التتمة توفى سنة ثمان وأربعين وأربعمائة . المرجع السابق ص ١٧٦ - ١٧٧ .
- (٦) ضياء الدين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن عبد الله إمام الحرمين توفى سنة ثمان وسبعين وأربعمائة . انظر : طاش كبرى زاده : مفتاح السعادة ج ٢ ص ٢٢٩ - ٢٢٠ . وطبقات الشافعية ص ١٧٤
- (٧) محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي أبو حامد الغزالي توفى سنة ٥٠٥ هـ مفتاح السعادة ج ٢ ص ٢٢٢ - ٢٢٥ . وطبقات الشافعية ص ١٩٢ - ١٩٣ .
- (٨) الكلام على الطريقتين وعلمائهما مأخوذ بتصرف من نفع الخيالات ، في ردنا جاء على القول الوضاح ، تألف أحمد بك الحسيني وإن كان ثمة من تطبق فهو أن المؤلف عد أبو وهو أول من جمع بينهما وكان يسمى إمام الحرمين ذلك بالمذهب الكبير ، انظر طبقات الشافعية ص ١٤٢ - ١٤٢ .
- (٩) النووي : المجموع ج ١ ص ٦٩ .

وقد توجت المدرسة الثالثة الجامعة بين العراقيين والخراسانيين بظهور ^{براية} الإمامين الجليلين الرافعي والنووي اللذين قاما بأكبر دور في تحرير المذهب وارساء ^{حريته} قواعده . وبظهورهما دخل المذهب في دوره الثالث . . دور التحرير والتنقيح . ^{المرور} على أنه يمكن اعتبار كتاب « المذهب » لابي اسحاق الشيرازي ، والوسيط لابي حامد الغزالي ، أكثر الكتب اعتباراً واعتيلاً للمذهب عند علماء الفترة السابقة لظهور النووي الذي يقول في هذين الكتابين : « واشتهر منها - من كتب الشافعية - لتدريس المدرسين وبحث المشتغلين : المذهب والوسيط . . . وفي هذين الكتابين دروس المدرسين ، وبحث المحصلين المحققين ، وحفظ الطلاب ^{المؤيد} المعتنين فيما مضى وفي هذه الأعصار في جميع النواحي والأمصار ، (١) .

٣ - طور تحرير المذهب :

إلى الإمامين : الرافعي (٢) والنووي (٣) يرجع الفضل في تحرير مذهب الشافعية وتنقيحه ، ومن ثم أصبحا عمدة من جاء بعدهم من فقهاء الشافعية ، اليهما ينتهي الاجتهاد وعلى رأيهما يكون في الفتوى الاعتماد ، فلا غرو أن يقال إنهما المؤسسان الثانيان لمذهب الشافعي رحمه الله . فلقد اعتد المتأخرون ترجيحاً لهما في تحديد مذهب الشافعي والقول المعتد فيه ، وأجمع (٤) من جاء بعدهم من العلماء على أن القول الراجح في المذهب هو ما اتفق عليه الشيخان (٥) فان اختلفا قدم مآرجحه الإمام النووي ثم الرافعي .

يقول الرملي « ومن المعلوم أن الشيخين قد اجتهدا في تحرير المذهب غاية الاجتهاد ولهذا كانت عنايات العلماء ، وإشارات من سبقنا من الأئمة متوجية إلى ما عليه الشيخان والأخذ بما صحاه بالقبول والإذعان مؤيدين لذلك بالدليل والبرهان فإذا انفرد أحدهما عن الآخر فالعمل بما عليه النووي وما ذاك الا لحسن النية وأخلاص الطوية » (٦) .

(١) النووي : المجموع ج ١ ص ٣ .

(٢) شيخ الاسلام امام الدين أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن الفضل القرطبي . مات سنة ٦٢٤ هـ انظر : طبقات الشافعية ص ٢١٨ - ٢١٩ ، طاش كبرى زادة : مفتاح السعادة : ج ٢ ص ٣٥٤ .

(٣) الشيخ محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي مات سنة ٦٧٦ هـ انظر : طبقات الشافعية ص ٢٢٥ - ٢٢٧ ، مفتاح السعادة ج ٢ ص ١٤٦ .

(٤) الكردي : الفوائد المنية ص ١٩ نقل شرح العباب لابن حجر .

(٥) اصطلح علماء الشافعية على اطلاق الشيخين ، على الرافعي والنووي .

(٦) الكردي : الفوائد المنية ص ٢٢ نقل عن فتاوي الشهاب الرملي .

كتب الرافي : المحرر - الشرح الكبير (للريز) - شرح الصغير

الإمام : محمد الكريم الرافي :

الف الرافي أكثر من كتاب في فقه المذهب (١) وأشهر تأليفاته : كتاب المحرر الذي حظي بأكبر قسط من اهتمام المتأخرين .. وهو كتاب كثير الفوائد عدة في تحقيق المذهب محتد للمفتى وغيره من أولى الرغبات وقد التزم أن يتص على ما صححه معظم الأصحاب ووقى بالتزامه ، (٢) .

وكتاب الرافي هذا مأخوذ من كتاب الوجيز (٣) : والوجيز هو تأليف حجة الاسلام أبي حامد الغزالي (٤) .

كما ألف الرافي شرحين على كتاب الوجيز المذكور : الشرح الكبير والشرح الصغير . واعتد في شرحيه ما عن له اعتماده سواء من كتب العراقيين أو الخراسانيين حسبما ظهر له من الترجيح بقره الدليل ، (٥) .

الإمام يحيى بن شرف النووي :

فقيه ومحدث له العديد من المؤلفات الفقهية في مذهب الشافعي ، أشهرها : -
١ - منهاج الطالبين : وهو اختصار لكتاب المحرر الذي ألفه الرافي ، إلا أن المنهاج يمتاز عن المحرر ، بما ضمنه النووي من التنبيه على قيود بعض المسائل هي في الأصل محترقات ، ومنها مواضع يسيرة نكرها في المحرر على خلاف المختار في المذهب كما ستراها إن شاء الله واضحات ، ومنها إبدال ما كان من الفاظه غريباً أو موهماً خلاف الصواب بأوضح وأخصر منه بعبارات جليات ، ومنها بيان القولين والوجهين والطريقين والتص وعراتب الخلاف في جميع الحالات .. ومنها مسائل نفيسة أضعها إليه ينبغي أن لا يخلى الكتاب منها ، (٦) وبذلك جاء هذا المختصر كما أراد له مؤلفه ، في معنى الشرح للعصر ، (٧) إلا أنه أكثر تحريراً للرأي المحدث في المذهب .

٢ - المجموع : وقد شرح فيه كتاب المهذب لابي اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (٨) والمهذب أحد كتابين قال فيهما النووي « في هذين

(١) أنظر : مفتاح السعادة ج ٢ ص ٢٥٤ .

(٢) النووي : منهاج الطالبين ص ٢

(٣) بجيرمي : حاشية على شرح منهاج الطالبين ج ١ ص ١٦ . الصموني : دفع الخيالات

ص ٥ - ٦

(٤) أنظر : مفتاح السعادة ج ٢ ص ٢٤١

(٥) دفع الخيالات : ص ٥ (٦)

(٦) . (٧) : النووي : منهاج الطالبين ص ٢

(٨) توفي سنة ٤٧٦ هـ أنظر : مفتاح السعادة ج ٢ ص ٢١٨

شرح
نسخ الغزالي
الريز
طبع
المجموع
شرح
المهذب

الكتابيين دروس المدرسين وبحث المحصلين المحققين ، (١) • والكتابان هما : المهذب
والوسيط للخزالي (٢) •

وقد أوضح النووي منهجه في هذا الشرح فقال : « فلماذا لا أترك قولاً أو وجهاً
ولا نقلاً ولو كان ضعيفاً أو واحياً إلا ذكرته إذا وجدت أن شاء الله مع بيان رجحان
ما كان راجحاً أو تضعيف ما كان ضعيفاً وتزييف ما كان زائفاً » ••

وأحرص على تتبع كتب الأصحاب من المتقدمين والمتأخرين إلى زعماني من
المبسوطات والمختصرات وكذلك تصوف الإمام الشافعي صاحب المذهب رضي الله
عنه فأنقلها من نفس كتبه التي سره عندي كالام ، والمختصر ، والبويطي ، وما نقله
المفتون والمعتمدون من الأصحاب ، (٢) • (٣) التنقيح ، (٤) الروضه وهي : اختصار
لشرح الوجيز للرافعي (٤) • (٥) التحقيق (٦) • التصحيح والتنبيه (٧) النكت
(٨) الفتاوى (٥) •

منهج النووي في الترجيح :

شأن كل الأئمة •• يختلف النقل عن الإمام الشافعي باختلاف الرواة من
أصحابه وطريقتهم • ومن ثم كان ولا بد من رسم خطوط عريضة تعتمد في الترجيح
بين الأقوال المنقولة عن الأئمة وأصحابه ، وتحديد القول الذي يمكن أن يعتبر
الممثل النهائي للمذهب ••

ولقد وضع النووي في مقدمته لكتاب المجموع ، القواعد التي يرى اعتمادها
في الترجيح بين أقوال الأئمة ، وأوجه أصحابه المنتسبين إلى مذهبه يخرجونها
على أصوله ويستنبطونها من قواعد ••

هذه القواعد ملخصة هي :

- ١ - القول المعتمد بالدليل الذي لامعارض له سواء كان قديماً أو جديداً
هو مذهب الشافعي حيث صح عنه قوله ، إذا وجدت في كتابي خلاف سنة رسول
الله فقولوا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعوا قولتي ، •
- ٢ - القول الجديد للشافعي هو مذهبه إذا نص في الجديد على خلاف القديم
أما إذا لم يتعارض القول القديم والجديد ، أو لم يتعرض في الجديد بشيء للمسألة
فالقديم مذهبه ويفتى به •

(١) (٢) النووي : المجموع ج ١ ص ٢

(٣) النووي : المجموع شرح المهذب ج ١ ص ٤ - ٥

(٤) المرجع السابق ج ١ ص ٤

(٥) أنظر : الكردي : الفرائد المدنية من ٢٢ ، ٤٢ - بكري شطا : اعانة الطالبين ج ١ ص ٢٢٤

التقويم المذهبي لآراء الرافي والنوي وكتبيها :

أطبق المحققون المتأخرون من علماء الشافعية على أن القول المعتمد للحكم والفتوى (هو ما اتفق عليه الشيخان - الرافي والنوي) . وإن اختلفا فما جزم به النووي ثم ما جزم به الرافي ما لم يجمع متعقبوا كلامها على أنه سهو (١) .

ولقد بلغ الأمر في اعتماد المتأخرين من الشافعية على قول الشيخين ، أن بعض المشايخ منهم كان لا يجيز أخذاً بالإفتاء إلا شرط عليه أن لا يخرج عما صحه فالنوي ، (٢) .

ويعل لنا الإمام ابن حجر الهيتمي سر هذه الثقة والاعتماد فيقول : -

« وقد أجمع المحققون على أن المفتي بهما ذكراه - الرافي والنوي - فالنوي وعلى أنه لا يعترض عليهما بنص الأم أم كلام الأكثرين أو نحو ذلك لأنهما أعلم بالتصوُّص وكلام الأصحاب من المعترض عليهما فلم يخالفاه إلا لوجوب علمه من علمه وجهله من جهله » (٣) .

فراى الشيخين مقدم حتى لو عارضه نص الشافعي مع أن نص الشافعي « في حقهم كنص الشارع في حق المجتهد » (٤) ويعل الفقهاء هذا التقديم « بأن المتبحر في المذهب كأصحاب الوجوه قلته رتبة الاجتهاد المقيد ، ومن شأن هذا أنه إذا رأى نصاً خرج عن قاعدة الإمام رده إليها إن أمكن والا عمل بمقتضاها دونه » ومن ثم « فقد ترك أصحاب تصويصه - أي الشافعي - الصريحة لخروجها على خلاف قاعدته وأولوها . . . فلا ينبغي الإنكار على الأصحاب في مخالفة النصوص ، ولا يقال أنهم لم يطلعوا عليها فأنها شهادة نفي . بل الظاهر أنهم أطلعوا عليها وصرفوها عن ظاهرها بالدليل ولا يخرجون بذلك عن متابعة الإمام الشافعي » (٥) .

(١) ابن حجر : التحفة ج ١ ص ٢٩ ، والفتاوى ج ٤ ص ٢٢٤ - ٢٢٥ . الكردي : الفوائد المنية : ص ٢٤ نقلاً عن فتاوى الشهاب الرملي . . . ص ٣٥ نقلاً عن شرح الأيضاح للجمال الرملي ، ص ١٩ ، ٢٠ . زين العيون الملبيري : فتح المعين ج ٤ ص ٢٢٢ ، ٢٢٤ . شطا : اعانة الطالبين ج ١ ص ١٩ . با علوى : بنية المسترشدين ص ٢٧٤ . السقايف ترشيح المستقيبين ص ٢ ، ٣ .

(٢) الفوائد المنية ص ٢٠ - ٢١ .

(٣) الفوائد المنية ص ١٩ - ٢٠ .

- نقلاً عن شرح العباب لابن حجر -

ابن حجر : الفتاوى ج ٤ ص ٢٢٤ ، ٢٢٥ .

(٤) : الكردي : للفوائد المنية ص ٢٠ - ٢١ عن فتاوى ابن حجر

(٥) المرجع السابق ص ٢٢ نقلاً عن فتاوى الشهاب الرملي

أما كتبهما : فقد بلغت من الوثوق بها أن منع المتأخرون من الرجوع إلى الكتب المقدمة على الشيخين وصرحوا به أن الكتب المقدمة على الشيخين لا يعتمد شيء منها إلا بعد مزيد الفحص والتعمري حتى يظلب الظن أنه المذهب ، ولا يفنى بتتابع الكتب المتعددة على حكم واحد فإن هذه الكثرة قد تنتهي إلى واحد . . . إلا ترى أن أصحاب القفال . . . والشيخ أبي حامد مع كثرتهم لا يفرعون ويؤصلون إلا على طريقتهم غالبا وأن خالفت سائر الأصحاب فتعين سائر كتبهم . هذا كله

المبرهن في حكم لم يتعرض له الشيخان ، (١) .
كتبه كسر
من ثم فقد وضع المتأخرون قواعدا للاختبار والترجيح بين آراء النسوري واختياره كما رأوا كتبهم قديما وتأخيرا :

١ - فالمتبحر يرجح من الآراء المتعارضة ما يظليه عليه اجتهاده ولكن ضمن القاعدة المنطق عليها وهي أن لا يتجاوز في ترجيحه ما أخفاره النووي والراقي . على معنى أن لا يخرج في حال اختلاف أقوال النووي عن ترجيحات النووي نفسه . فالحرية العطاء له في حرية الاختيار بين هذه الأقوال بغض النظر عن تقدمها أو تأخرها

٢ - أما غير المتبحر . . . فيعتمد المتأخر من كتب النووي تاليفا ، والذي يكون فيه كسر
ما اتفق عليه الأقل . وقد رتب المتأخرون كتب النووي في الاعتماد عند اختلافها على النحو الآتي :

١ - التحقيق : وهو اصح كتب النووي عند المتأخرين

٢ - ثم المجموع شرح المذهب

٣ - ثم التفتيح

٤ ، ٥ - ثم الروضة والمنهاج (منهاج الطالبين)

٦ - ثم الفتاوي

٧ - ثم صحيح مسلم

٨ ، ٩ - ثم تصحيح التنبيه ونكته (٢)

وهذه القواعد تقريبية ظنية . وهناك من يخالف فيها ويغاير رأيا وترتيبيا . ولذا فإن الواجب على الباحث المعاصر عند تعارض هذه الكتب اعتماد كلام المحققين

(١) ابن حجر : التلخيص ج ١ ص ٢٦ ، الفتاوى ج ٤ ص ٢٢٤ ، ٢٢٥ . المساقف : ترشيح

المستفيدين ص ٢ .

(٢) ابن حجر : التلخيص ج ١ ص ٢٦ ، الفتاوى ج ٤ ص ٢٢٤ ، ٢٢٥ . الكردى : الفوائد

ص ١٦ ، ١٧ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٥ (يتصرف) شطا : اجادة الطالبين ج ٤ ص ٢٢٤ ، المساقف

ترشيح المستفيدين ص ٢ - ٤ .

من المتأخرين وأتباع ما رجحوه في طور الاستقرار الذهبي (١)

٤ - طور الاستقرار :

ظلت آراء الشيخين وكتبيهما محور اعتماد من جاء بعدهما من علماء الشافعية في تحديد رأي « المذهب » حتى نبع طائفة من العلماء اعتبروا من المحققين في المذهب كالشيخ زكريا الانتصاري (٢) ، والخطيب الشربيني (٣) ، والشهاب الرملي (٤) ، والنجمال الرملي (٥) وابن حجر الهيتمي (٦) وغيرهم . وهؤلاء كانت محور تأليفهم كتب الشيخين تأييدا وشرحا وقد يخالفهما البعض بترجيحات خاصة له وحتى كتاب المنهاج للنووي (المختصر من المحرر للرافعي) بالكثير من الاهتمام فقد اختصره شيخ الاسلام زكريا الانتصاري في كتابه « المنهج » كما شرحه جمع لا يحصى منهم : الخطيب الشربيني في كتابه : « غنى المحتاج » ، والنجمال للمرمل في كتابه : « نهاية المحتاج » ، وابن حجر المكي في كتابه : « تحفة المحتاج » . وقد أدى اجتهاد بعض هؤلاء الى ترجيحات مخالفة لآراء الشيخين ومن ثم لم يكن يد من اعادة النظر في منلول « المذهب » واصطلاحه .

« المذهب » كما استقر عليه عند المتأخرين من الشافعية :

يقرر أكثر المتأخرين من فقهاء الشافعية على أن من كان من أهل الترجيح فني المذهب والقدرة على التصحيح يختار في فتواه ما يظهر له ترجيحه من كلام الشيخين - الرافعي والنووي (٧) ، ولا يتقيد بما رجحه ابن حجر أو الرملي أو غيرهما من المتأخرين « بل يغتفر من البحر الذي اغتفر منه السيدان الجليلان الشار اليهما وغيرهما من القبول » (٨)

« وإنما حصرنا ذلك في كلام الرافعي والنووي لما تقرر عند أكثر محققي المتأخرين أنه لا يجوز العدول عن كلامهما » (٩)

- (١) ابن حجر : التحفة ج ١ ص ٢٩
(٢) زكريا بن محمد بن زكريا الانتصاري قاضي القضاة (توفي سنة ٩٢٦ هـ انظر : البغدادي حماية العارفين ج ١ ص ٢٧٤ - الغزوي : الكواكب السائرة ج ١ ص ١٩٦ .
(٣) محمد الخطيب الشربيني : توفي سنة ٩٧٧ هـ انظر : الكواكب السائرة ج ٢ ص ٧٩ - ٨٠ .
(٤) أحمد بن أحمد بن حمزة توفي في بضع وسبعين وتسعمائة هـ . المرجع السابق ج ٢ ص ١١١ .
(٥) محمد بن أحمد بن حمزة توفي سنة ١٠٠٤ هـ انظر : خلاصة الاثر ج ٢ ص ٢٤٢ .
(٦) أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي توفي سنة ٩٧٢ هـ انظر : الكواكب السائرة ج ٢ ص ١١١ .
(٧) (٦٠٨٠٧) الكرمي : التأليف للنقبة ص : ١٦ ، ١٧ ، ٢٢٠ .

أما من لم يكن من أهل الترجييح في فذهب ، وهو شأن أكثر الباحثين اليوم فهو بالخيار بين أن يأخذ بكلام ابن حجر أو بترجيح الجمال الرملي ، ولا كلام في ذلك ما لم يتفق متحقبو كلامهما على أنه سهو ، (١) .

فإن اتفقا على رأي ٠٠ فقد قطعت جبهة قول كل ضليع ، وإن اختلفا في الترجيح فأيهما أولى بالتقديم - مع التخيير بينهما : -

١ - « فذهب علماء حضرموت والشام والاكرد وداغستان ، وأكثر أهل اليمن إلى أن المعتمد ما قاله ابن حجر » (بل في تحفته) - إذ « الواجب على الشخص غير العارف بمراقب الترجيح والتعليل أنه إذا أراد الفتيا فعليه إذا اختلفت كتب ابن حجر بالتحفة ٠٠٠ سواء خالفست سائر كتبه وخالفه الشيخ زكريا والرملي كلامهما ، (٩) .

كلامها

٢ - وذهب علماء مصر أو أكثرهم إلى « أن القول ما قاله الرملي حتى اشتهر عندهم أنهم أخذت عليهم اليهود أن لا يقولوا بقول ~~الرملي~~ إلا يقول الرملي » (٢) .

(٣) أما علماء « الحرميين » فقد كانوا يهتمون قول ابن حجر ، ثم لما كثرت ورود علماء مصر إلى الحرميين ومجاورتهم وتدريسهم وتقريرهم في دروسهم معتمد الجمال الرملي فشا قوله - أي الرملي - فيهما حتى صار من له المام بقول الرملي وابن حجر يقرر قولهما من غير ترجيح (٤) .

ولقد تطور الامر في الحرميين حتى أن الشيخ « سعيد سنبل المكي ومن نصا نحوه كانوا يقررون أنه لا يجوز للمفتي أن يفتي بما يخالفهما (ابن حجر والرملي) بل بما يخالف التحفة والنهاية وأن وافق بقية كتبهما - وفي ظني أنني سمعته يقول أن بعض الأئمة من الزمزمة تتبع كلام التحفة والنهاية فوجد ما فيهما عمدة مذهب الشافعي وزيدته » (٥) .

ويدور النقاش بين علماء الشافعية المتأخرين من الحرميين حول ما إذا كان من الجائز اعتماد ما يخالف ما جاء في التحفة لابن حجر والنهاية للرملي ، وترجيح غير ما رجحاه من آراء ؟

العدول في الترجيح
عبراً
الرملي

فيميل الشيخ سعيد سنبل إلى أنه « لا يجوز العدول عن مرجح ابن حجر ومحمد الرملي بل عند التحفة والنهاية ، وإن خالفت بقية كتبهما » .
وقد ناقش الشيخ الكردي هذه المسألة ورجح القول بجواز العدول عما في التحفة والنهاية إلى ما في غيرها ، (٦) لأنه « حيث كان في المسألة خلافان متكافئان

(١) المرجع نفسه ص ٢٧ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٧ ، با عطوي : بغية المسترشدين ص ٤ - ٢٧٤ بكرى

شطاً : اعانة الطالبين ج ١ ص ١٩ ، المساقفة ترجميح المستفيدين ص ٢ - ٢

(٣) الكردي : الفوائد المنجية ص ٤١ ، شطاً

(٤) الكردي : الفوائد المنجية ص ٤١ - اعانة الطالبين ج ١ ص ١٩ .

(٥) المرجع السابق

(٦) الفوائد المنجية ص ٢٦٩

مقاربان

أو مقاربان يتخير المفتي أيهما شاء ولا يبحث عن الأعظم ولا عن غيره ، (١) .
والرأي الأول أكثر انتشاراً وقبولاً بين علماء المتأخرين يدل عليه تصنيفهم
كتب ابن حجر وإرملي ومن جاء بعدهما في درجات من حيث الاعتماد والتقديم . . .
منوهين أنه لا يعتمد على درجة إلا عند عدم تعرض من قبلها للمسألة كما سيظهر
مما يأتي :

الرملي
الرملي
الرملي

المذهب فيما لم يتعرض له ابن حجر والرملي :

إذا لم يتعرض كتب ابن حجر والرملي للمسألة فإن أكثر المتأخرين يسرون أن
الراجح في المذهب والمعتمد للفتوى هو ما اختاره : -

١ - شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في كتابه شرح البهجة الصغير ثم ما في
المنهج وشرحه (٢) .

ب - ثم ما اختاره الخطيب الشربيني

ج - ثم ما اختاره أصحاب الحواشي

وأصحاب الحواشي غالباً ما يوافقون الرملي ، ولذا فالفتوى بها معتبرة بشرط
أن لا يخالفوا التحفة والنهاية فإن خالفوا فلا يعول عليهم ، (٣) هذا فيما تعرضت له
التحفة والنهاية أو بالأحرى فيما تعرضت له ابن حجر والرملي .

أما في غير ما تعرضت له فيقبل كلامهم وترجيحهم ممثلاً للمذهب بشرط أن لا
يخالفوا أصول المذهب ، (٤) .

وقد صنّف (٥) أصحاب الحواشي من حيث تقديم بعضهم على الآخر كالآتي :

١ - علي الزيادي (٦)

٢ - أحمد بن قاسم العبادي (٧) .

(١) المرجع السابق

(٢) المرجع السابق ص ٢٨ ، ٢٩ - إعانة الطالبين : ج ١٩ ، ج ٤ ص ٢٢٤ .

(٣) شطا : إعانة الطالبين ج ١ ص ١٩

(٤) أنظر : القائد المدنية ص ٢٢٢ ، إعانة لطانين ج ٤ ص ٢٢٤ ، ج ١ ص ١٩ .

بصيرين : تحد العينين ص ٥ ، السقاف : ترشيح المستقيين ص ٢ ، ٢ .

(٦) علي بن يحيى الزيادي توفي سنة ٢٤١-٢٤٠ هـ له حاشية على شرح المنهج وشرح على المحرد

خلاصة الأثر ج ٣ ص ١٩٥ .

(٧) توفي سنة أربع وتسعين وتسعمائة . له حاشية على شرح المنهج ، وحاشية على

التحفة : الكواكب السائرة ج ٣ ص ١٢٤ ، ندية العارفين ج ٢ ص ١٤٩ .

٣ - شهاب الدين البرلمسي الشهير بمسيرة (١)

٤ - علي الشبراملسي (٢)

٥ - علي الحلبي (٣)

٦ - الشويري ؟

٧ - العناني ؟

ابن حجر : منهجه في الترجيح وتصنيف كتبه :

خطبت مؤلفات مؤلفيها ابن حجر بأعظم الاعتماد ممن جاء بعده من علماء الشافعية وخاصة في حضرموت والحرمين وهو في آرائه وترجيحاته « يوافق شيخ الإسلام - زكريا الاتصاري - في أكثر المسائل » (٤)

ويأتي كتابه تحفة المحتاج بشرح المنهاج في رأس قائمة كتبه المعتددة فهو المقدم في الفتوى على غيره من كتب المذهب عنهما سواء منها ما ألفها ابن حجر أو غيره باستثناء كتب الجمال للرملي كما تقدم .

وابن حجر في تحفته يستمد كثيرا من حاشية شيخه عبد الحق علي شرح المنهاج للجلال الحلبي ، (٥)

ولقد أشار ابن حجر في مقدمة التحفة الى منهجه في الترجيح بين الأقوال الواردة في المذهب فقال : « ثم الراجح منها - من الأقوال - ما تأخر ان علم ، والا فما نص على رجحانه ، والا فما فرغ عليه وحده ، والا فما قال عن مقابلته مدفول أو يلزمه فساده ، والا فما أفردته في محل أو جواب ، والا فما وافق مذهب مجتهد لتقويه به » (٦)

وهذا النص يقتضي أن الراجح حسن الأقوال هو المتأخر ان علم حتى لو نص على رجحان المتقدم وهو رأي لم يوافق عليه البعض ، بل رأي انه ليس كذلك قطعا . فلو عكس وقال : ثم الراجح ما نص على رجحانه والا فما تأخر ان علم . إصاب ، والرأي الأخير - رأي المعترض هو ما اتبعه الرملي في نهايته .

(١) احمد البرلمسي توفي سنة ؟ : الكواكب السائرة ج ٢ ص ١١٩ .

(٢) علي بن علي الشبراملسي ، له حاشية على شرح المنهاج للرملي توفي عام ١٠٨٧ هـ خلاصة الاثر ج ٣ ص ١٧٦ .

(٣) علي بن ابراهيم . بن برهان السنين الحلبي توفي ١٠٤٤ هـ خلاصة الاثر : ج ٣ ص ١٢٢ . ١٢٢ .

(٤) الفوائد المنية ص ٢٢١

(٥) المرجع السابق ص ٢٢٢

(٦) ابن حجر : التحفة ج ١ ص ٤٤ ، ٤٥

وقد تصدى الرشيدى (١) للرد على هذا الاعتراض بقوله : وما قاله (أي المعارض) وهو الشهاب بن قاسم مردود نقلاً ومعنى « . . . أما نقلاً : فإن ما ذكره الشهاب ابن حجر هو منقول كتب المذهب كالروضه وغيرها وكتب الاصول كجمع الجوامع وغيره من غير خلاف .

« وعبارة جمع الجوامع : وان نقل عن مجتهد قولان متعاقبان . . . فالمتأخر قوله والا فما ذكره مما يشعر بترجيحه ، . . . وانما كان كذلك فكيف يقول وليس تلك قطعاً ؟ . . . واما معنى : فلان المتأخر اقوى في الترجيح . . . لان المجتهد انما رجح الاول بحسب ما ظهر له وما ذكره ثانياً كالناسخ للاول بترجيحه .

وطريقة ابن حجر في الترجيح أيها الخطيب الشربيني في « معنى المحتاج » حيث يقول « واذ كان فيها قولان جديداً فالعمل بأخرهما ، فان لم يعلم قبلاً رجحه الشافعي ، (٢) .

وإذا كانت التحفة هي في الدرجة الاولى من كتب ابن حجر ، فان كتبه الاخرى حظيت بدرجات تالية من الاعتماد وقد رتبها المتأخرون ترتيباً الزموا به من أراد معرفة الراجح في المذهب - ومن ثم قالوا : « والنسب يتعين اعتماده بعدها - أي التحفة - حيث لم يوجد فيها نص : فتح الجواد له ثم الامداد . لا شرح العباب لان الشيخ قصد به الجمع . اللهم الا اذا وجدت المسألة فيه فقط ، (٣) » وفتح الجواد والامداد يفتى بما فيهما لانهما غالباً موافقان لـ (محمد الرملي صاحب النهاية ، (٤) .

ومن ثم كان الترتيب الاخير لكتب ابن حجر هو (١) « التحفة (٢) ثم فتح الجواد (٣) ثم الامداد (٤) ثم الفتاوى وشرح العباب . . . لكن يقدم عليهما شرح مختصر بما فضل ، (٥) مقابلاً يجعل شرح مختصر بأفضل هو الرابع ترتيباً ويأتي بعده الفتاوى وشرح العباب .

الرملي : كتبه ومنهجه في الترجيح :

« اشتهرت كتبه في جميع الاقطان ، وأخذ عنه أكثر الشافعية من أهل مصر ورجعوا اليه - وللرملي العديد من الكتب الفقهية « منها شرح المنهاج التي فيمنه بالبحر العجيب ، وشرح البهجة الوردية وشرح الواضح للشيخ أحمد الزاهد سفناه عمدة الرابع ، وشرح العباب . . . لكن لم يتم . . . وشرح الزيد - وهو غير شرح

(١) الرشيدى : أحمد بن عبد السزوق تحاشية على نهاية المحتاج ج ١ ص ٤٦ .

(٢) الشربيني : معنى المحتاج ج ١ ص ١٢ .

(٣) الكردى : القوائد المنية ص ٢٨ ، ٢٩ .

بكرى شطا : اعانة الطالبين ج ١ ص ١٩ .

(٤) يا علوي : ائمة العيين حاشية على بقية المسترشدين ص ٤ ، ٥ .

(٥) الكردى : القوائد المنية ص ٢٨ ، ٢٩ .

والده - ، وشرح الأيضاح : منسبك النوى ، وشرح المسالك الدلجية ، وشرح منظومة العماد في العدد ، وشرح العقود في النحو ، وشرح رسالة والده في شروط المأموم والامام وسماة غاية المرام ، وشرح مفتصر الشيخ عبد الله بافضل الصغير . . وله حاشية على التحريرات لشيخ الاسلام ، وحاشية على الحساب وغير ذلك » (١) .

وقد اشتهر كتابه « نهاية المحتاج شرح المحتاج » عند المتأخرين ، ونال من التقدير والثقة ما جعله المعتمد المنفرد في المذهب عند أكثر الشافعية من علماء مصر وغيرهم ، وآخرون جعلوا النهاية وتحفة المحتاج صفتين لا يعنوهما المذهب بحال . « والرمل في نهايته : في الربيع الاول يماشي الخطيب الشربيني (مؤلف معنى المحتاج) ويوشح من التحفة ومن فوائد والده وغير ذلك . وفي الثلاثة الأرياح يماشي التحفة ويوشح من غيرها ، ولذا . فقد وقع للجمال الرمل في نهايته مسائل يخرجه عنها عن التحفة » - « وهو يوافق والده في أكثر المسائل بل جعل مخالفاته للتحفة يوافق فيها والده » (٢) .

« وقد تخالفت النهاية وشرح الأيضاح وكلاهما للرمل في - في عدة مسائل » (٣) . وإذا كان الكثير من العلماء يروى ان المعتمد من كتبه هو النهاية حتى لو اختلفت مع غيرها من مؤلفاته الا ان الكردي يميل الى القول بان الذي ينبغي ان يعتمد عند الاختلاف هو ما ورد في شرح الأيضاح . « بل ينبغي ان يكون جميع ما في شرح الجمال الرمل على الأيضاح مما يخالف نهايته هو المعتمد ، وذلك لتأخر شرح الأيضاح عن النهاية » (٤) .

وقد أوضح الرمل في مقدمة كتابه « نهاية المحتاج » منهجه في الترجيح بين الأقوال في المذهب ، وبين أن « الراجح منها - من الأقوال - ما نص على رجحانه ، والا فما علم تأخره ، والا فما فرغ عليه وحده ، والا فما قال عن مقابله مدخول أو يلزمه فساد ، والا فما أفرد في محل أو جواب ، والا فما وافق مذهب مجتهد لتقويه به » (٥) . وقد تقدمت مقارنة بين منهج الرمل ومنهج ابن حجر فيما سبق .

(١) المحبى : خلاصة الاثر ج ٣ ص ٢٤٢

(٢) الفوائد المدنية ص ٢٠١ ، ٢٢١ ، ٢٢٢

(٣) المرجع السابق ص ٢١٠

(٤) المرجع السابق ص ٢٠٩ ، ٢١٠

(٥) نهاية المحتاج ج ١ ص ٤٦

خاتمة البحث :

- من العرض السابق يتبين وأضحى الأدوار التي مر عليها تحديد اصطلاح «المذهب عند الشافعية» ، وأن رأى المتأخرين من علماء الشافعية قد استقر على أن المذهب لا يعتوما رجحه : الشيخان : النووي والرافعي ثم ما رجحه ابن حجر والرملي - ومن المتيقن أن ابن حجر والرملي قد التزمنا في كتبهما بتطبيق القاعدة الأولى التي اتفق عليهما من جاء قبلهما وهسي : أن الراجح في المذهب هو ما رجحه الشيخان ثم ما اختاره النووي ثم ما رجحه الرافعي ومن ثم فإن كتبهما - الرملي وابن حجر - لا تشذ عن هذه القاعدة - فيما تعرض له الشيخان - ولذا فإن الباحث في عصرنا يجد لزوما على نفسه أن يخضع لما حرره من جاء بعد الرملي وابن حجر من تحديد « المذهب » بأنه هو ما رجحه ابن حجر والرملي في كتبهما على الترتيب والكيفية التي صنف بها علماء المذهب كتبهما وكتب من جاء بعدهما .

وهذا الاعتماد على كتب ابن حجر والرملي ينبغي أن لا يصرف نظر الباحث عن الحقيقة العلمية وراء ذلك . وهي أن كتب ابن حجر والرملي إنما هي حلقة في سلسلة ذهبية من كتب أكابر علماء الشافعية تمتد عبر القرون حتى تصل إلى مؤسس المذهب : الإمام الشافعي .

فالتحفة والنهية كلاهما شرح لمنهاج الطالبين (١) . ومنهاج الطالبين مختصر النووي من المحرر (٢) . والمحرر مختصر الرافعي من الوجيز (٣) الذي شرحه الرافعي بشرحين ، واختصر النووي أحدهما في كتاب الروضة (٤) . والوجيز من الوسيط والوسيط من البسيط والثلاثة كلها للإمام أبي حامد الغزالي (٥) . ولقد استقى الإمام الغزالي كتابه البسيط من كتاب نياية المطلب لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني (٦) ونهاية المطلب شرح المختصر المزني (٧) ومختصر المزني - تلميذ الشافعي - من الشافعي مؤسس المذهب .

هذا التسلسل الفريد والارتباط الحسي يجعل النفس مطمئن اطمئنانا عجيبا التي صدق تمثيل هذه الكتب ومؤلفيها لمذهب الإمام الشافعي .

- (١) ، (٢) أنظر مقدمة : التحفة ، النهاية ومنهاج الطالبين .
 (٣) بجيرمي : حاشية على منهاج الطلاب ج ١ ص ١٦ .
 (٤) كشف الظنون ج ٢ ص ٢٠٣ .
 (٥) طاش كبرى : مفتاح السعادة ج ٢ ص ٢٤١ ، كشف الظنون ج ٢ ص ٢٠٢ .
 (٦) توفي عام ٤٧٨ : أنظر : مفتاح السعادة ج ٢ ص ٢٢٠ . الحسيني : طبقات الشافعية ص ١٧٤ ، ١٧٥ .

(٧) بجيرمي : على منهاج الطلاب ج ١ ص ١٦

ومن ناحية اخرى : فان كتاب شيخ الاسلام : المنهج : اختصار لمنهاج النورى
والخطيب الشربيني شرح المنهاج فى كتابه معنى المحتاج (١) .
وقد تبين مما عرض عليك ان الصواشى اللاحقة لهؤلاء كلها مستقاة من كتب الشيوخ
زكريا الانتصارى ، الخطيب الشربيني ، الرملى ، ابن حجر .
وكحل فى هذا ما يكفي لتبيان المطلوب ، والله الموفق .

* * *

(١) انظر مقالة كتاب المنهج ومعنى المحتاج